الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/45/1039
S/22828
24 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

AUG 5 1991
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٨ من جدول الاعمال
الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

مجلس الامن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من ممثلي بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس لدى الامم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نسخة من "إعلان سان سلفادور" الذي اعتمده رؤساء دول أمريكا الوسطى الست في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ في ختام أعمال مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول امريكا الوسطى ، المعقود في ١٥ و ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ (انظر المرفق) .

ونكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٨ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) سيسار بيريرا بورغوس
السفير والممثل الدائم لبنما
لدى الامم المتحدة

(توقيع) ريكاردو غ. كاستانيدا
السفير وممثل السلفادور لدى
الامم المتحدة

(توقيع) رافائيل كاستيانوس - كاربيو
السفير والممثل المناوب والقائم بالاعمال
بالنيابة لغواتيمالا لدى الامم المتحدة

(توقيع) خوسيه م. بوربون
السفير والقائم بالاعمال بالنيابة
لكوستاريكا لدى الامم المتحدة

(توقيع) إيريك ك. فيلتشن - آشر
المستشار والقائم بالاعمال بالنيابة
لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة

(توقيع) روبرتو فلوريس - برمودس
السفير والممثل الدائم لهندوراس
لدى الامم المتحدة

91-23769 ١٠٣٤ث(٩١)

../..

مرفق

إعلان سان سلفادور الذي اعتمده موتمر القمة العاشر لرؤساء دول امريكا الوسطى في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١

إن رؤساء بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، المجتمعين في مدينة سان سلفادور بجمهورية السلفادور في ١٥ و ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ بهدف تحليل الحالة السائدة في المنطقة وتحديد الآلية المؤسسية المناسبة لفعالية تحقيق التكامل بين دول امريكا الوسطى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

إذ يأخذون في اعتبارهم نتائج الجهود المبذولة في السعي من أجل إقرار السلم وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبهم - من خلال احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق المصالحة الوطنية ، وإقامة الحوار ، وتوطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها - ومن أجل إقامة دولة القانون والآليات المفضية الى تهيئة مناخ من الثقة والتعاون والأمن ،

وإذ يضعون في اعتبارهم أن التغيرات والتحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة تضع أمريكا الوسطى على أعتاب مرحلة تاريخية تتطلب أن يكون لديها رؤية جديدة لعملية تكاملها الاقليمي ودخولها في نظام عالمي يتميز بالتكافل ، وبظهور أشكال جديدة من التكامل والتعاون ، وبتطبيق فعلي للقانون الدولي ،

واقتناعا منهم بضرورة مواصلة تلك الجهود كلها ، الى جانب إشراك أمريكا الوسطى ، بصورة إيجابية ، في نظام دولي جديد ،

يتفقون على ما يلي :

١ - يجددون تأكيد إلتزامهم بمواصلة التنفيذ التام لاتفاقات اسكيبولاس ، التي ساعدت آلياتها على إحراز تقدم كبير في إحلال السلم والديمقراطية - وهو شرط لا غنى عنه للتمتع الكامل بالحرية - في إطار من العدل والتنمية .

٢ - يكررون الإعراب عن اقتناعهم بأن شرعية السلطة العامة نابعة من الإرادة الشعبية التي يُعبَّر عنها بحرية في العمليات الانتخابية .

٣ - يدينون ، بقوة ، أعمال العنف والإرهاب وزعزعة الاستقرار الموجهة ضد العمليات الديمقراطية ، وكذا اللجوء الى وسائل العنف لتحقيق أهداف سياسية .

٤ - يعرب رؤساء بنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، مجددا ، عن الامتنان والتأييد القوي لحكومة السلفادور ورئيسها ، الفريدو كريستياني ، على ما يبذلونه من جهود ويتخذونه من تدابير لتقوية عملية إحلال الديمقراطية في تلك البلدان ، وهو ما يبرهن عليه اتساع دائرة الحوار السياسي ، وانتخابات آذار/مارس ١٩٩١ ، وإدماج المجالس التشريعية في مجلس تشريعي موحد وموسع ومتعدد الحزبية تماما ، وبدء عملية الإصلاح الدستوري الموجهة ، أساسا ، نحو إعادة تأكيد سيادة السلطة المقامة بصورة شرعية ، ونحو إقامة آليات لضمان مراعاة حقوق الإنسان ، ونحو تدعيم السلطة القضائية وإقامة العدل ، وتطوير العمليات الانتخابية . وهو ما يبرهن عليه كذلك الإرادة القوية لتلك البلدان لمواصلة السعي من أجل إقرار السلم ، وتحقيق المصالحة الوطنية ، وإيجاد حل سياسي لنزاعاتها الداخلية .

ويكررون من جديد ادانة أعمال العنف والارهاب لانهم يرون أنها تفتقر الى ما يبررها ، ويطالبون ، وهم محيطون علما بتطور عملية الحوار والتفاوض ومقتنعون اقتناعا راسخا بتوافر الظروف اللازمة لتطور هذه العملية ، بالقيام ، حرصا على مصلحة أمريكا الوسطى وتحت اشراف الامم المتحدة ، بتجريد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من السلاح وتسريح أفرادها كيما يندمجون ، داخل اطار الشرعية الكاملة ، في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية في السلفادور .

٥ - يعرب رؤساء بنما والسلفادور وكوستاريكا ونيكاروغوا وهندوراس عن ارتياحهم الكامل للتقدم المحرز منذ اتخاذ رئيس غواتيمالا ، المهندس خورخي سيرانو الياس ، مبادرته الشاملة والواقعية والوطنية التي ساعدت ، عن طريق الحوار ووفقا لجدول الأعمال المعتمد ، على اندماج أفراد القوات غير النظامية في الحياة السياسية والسلمية داخل الاطار الدستوري .

وهم يؤيدون كذلك انشاء الصندوق الوطني للسلم في غواتيمالا بهدف تيسير ذلك الاندماج الذي سيؤثر تأثيرا ايجابيا على نجاح عملية تحقيق المصالحة الوطنية .

٦ - يقبلون ، بارتياح ، قرار حكومة بنما الاشتراك بصورة ايجابية وكاملة في عملية التكامل في امريكا الوسطى ، آخذين في الاعتبار سمات سياستها الاقتصادية

والاجتماعية الجديدة والتوصيات المقدمة من لجنة التكامل البنمية المشتركة فيما يتعلق بتدرج وتكامل هذا الترابط المتزايد بعملية تحقيق التكامل في المنطقة .

وهم إذ ينظرون بعين الرضا الى القرار الذي اتخذته بنما بالبدء فورا في اجراء دراسات تقنية مفضية الى تعددية أطراف علاقتها التجارية مع سائر بلدان المنطقة ، ويحرصون على تيسير اندماج ذلك البلد الشقيق ، يقررون تعديل المعاهدة التأسيسية لبرلمان أمريكا الوسطى والأجهزة الاخرى للسلطة السياسية ، والاتفاق الاقليمي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاتفاقية التأسيسية للجنة امريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية .

٧ - يُوعزون الى لجنة الامن - فيما يتعلق بالولاية التي مُنحت إياها بموجب اعلان بونتاريناس لاعتماد اتفاق بشأن الامن والتحقق وتحديد الاسلحة والقوات المسلحة والحد منها - بأن تقدم هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن .

ويُوجهون الشكر الى حكومة هندوراس على تقديم مشروع معاهدة أمن أمريكا الوسطى ، ويُرسلونه الى لجنة الامن لدراسته والنظر فيه .

٨ - ينشطون منظمة دول امريكا الوسطى ، باعتبارها جهازا مؤسسيا اقليميا ، لمتابعة جميع القرارات المتخذة في مؤتمرات القمة وتنسيق تنفيذها . ولهذا الغرض ، يوعزون الى اللجنة التنفيذية بالقيام ، على سبيل الاولوية وفي غضون فترة لا تتجاوز تسعين يوما ، بالتفاوض على بروتوكول يشكل الإطار القانوني لمنظمة دول امريكا الوسطى وانجازه ، مطوعا إياها للواقع ومقتضيات الساعة . وخلال المفاوضات ، تنظر اللجنة التنفيذية في المشاريع التي تعرض عليها بشأن تحقيق الصفة المؤسسية .

ويعمدون ، من أجل تحقيق متابعة وتنسيق كافيين لتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمرات القمة ، فيما يتعلق بتحقيق الصفة المؤسسية في امريكا الوسطى ، الى انشاء المجلس الاتحادي المؤلف من وزراء الخارجية والوزراء المسؤولين عن التكامل الاقتصادي والتنمية الاقليمية في امريكا الوسطى ، وذلك كآلية مؤقتة . وبالنسبة للمسائل القطاعية ، ينضم الى هذا المجلس أيضا وزراء القطاعات المعنية .

وتكون المسائل النوعية من مسؤولية محفل الوزراء المعنيين ، على سبيل الحصر . ويتم تنسيق الاقتراحات المقدمة من هذا المجلس الاتحادي مع وزراء الخارجية الذين يعدون جدول أعمال مؤتمرات القمة الرئاسية .

ويوعزون الى السلطات المختصة بالقيام ، في غضون تسعين يوما ، بتقديم اقتراح بشأن إقامة آلية تسمح بالتمويل الدائم لانشطة أمانة التكامل الاقتصادي في امريكا الوسطى .

ويوعزون ، كذلك ، الى اللجنة التنفيذية بالقيام في كل حالة ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسلطات المختصة ، بتقييم الاطر القانونية للمحافل والاجهزة الاقليمية المتنوعة تنوعا كبيرا ، والتي تتوافر لها إمكانية الاندماج داخل الإطار المؤسسي .

٩ - يوافقون على بدء الاعمال التحضيرية لإنشاء برلمان أمريكا الوسطى . وتشجيعا على مشاركة جميع بلدان المنطقة في ذلك البرلمان ، ودرءا لقيامه على أساس غير المتوخى ، يوقعون على بروتوكول لمعاهدته التأسيسية ، بغية تمديد المهلة المحددة لإقامة الانتخابات لمدة لا تتجاوز ستة وثلاثين شهرا ، تبدأ من تاريخ إنشائه ، والسماح بالمشاركة كمراقبين للبلدان الموقعة على المعاهدة وبروتوكولاتها والتي لم تنتخب نوابا للبرلمان .

١٠ - إنهم إذ يدركون ضرورة تطبيع اشتراك هندوراس في النظام القانوني لبرنامج التكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى ، وفي منطقة التجارة الحرة غير المقيدة ، باعتبار ذلك خطوة نحو تدعيم التكامل الاقليمي وضمان اشتراك امريكا الوسطى ، بصورة مناسبة ، في النظام الاقتصادي الدولي ، يبرهنون على موافقتهم بتوقيع "الاتفاق المؤقت المتعدد الاطراف بشأن التجارة الحرة بين حكومة جمهورية هندوراس وحكومات جمهوريات غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وكوستاريكا" ، وهو مرفق بهذا الإعلان .

ويجب أن يفسر هذا الاتفاق على أنه خطوة أولى نحو إدماج هندوراس في المعاهدة الجديدة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى ، التي يجب إبرامها لتحقيق تلك الاهداف .

١١ - إنهم إذ يدركون ما لسكان الريف والمنتجات الزراعية من أهمية ودور في الاستراتيجية الجديدة للتكامل الاقليمي ، يقرون ويساندون خطة العمل المتعلقة بالزراعة في أمريكا الوسطى ، التي تشكل جزءا من هذا الإعلان كمرفق له .

ومن أهداف خطة العمل المتعلقة بالزراعة في أمريكا الوسطى حفز الانتاج الزراعي ، وتدعيم التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، وتوفير الامن الغذائي ، وزيادة الصادرات وتنويعها .

ويوعزون الى الوزراء المسؤولين عن التكامل والوزراء المسؤولين عن الزراعة بتنفيذ الاتفاقات الواردة في الجزء الثاني من خطة العمل ، بهدف بدء تحرير التجارة في المنتجات الزراعية الرئيسية ، وإقرار نظام نطاق الاسعار ، وذلك في موعد أقصاه ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، وهو التاريخ الذي يتعين فيه وضع سياسة تجارية موحدة ، بحيث لا يحل تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلّا والتجارة الاقليمية في المنتجات الزراعية قد حُررت بالكامل .

ويوجهون الشكر الى مجلس وزراء الزراعة لدول برزخ أمريكا الوسطى وأمانته (الاجتماع السادس للمجلس الاقليمي للتعاون الزراعي في أمريكا الوسطى) ، باعتباره آلية مؤسسية لربط القطاع الزراعي بسائر آليات التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى .

١٢ - يوافقون على إنشاء مجلس وزراء الصحة لأمريكا الوسطى ، ويساندون بحماس "المبادرة الصحية لأمريكا الوسطى" المتخذة من جانبه ، ويحثون المجتمع الدولي على مواصلة دعمه وتعاونه من أجل تنفيذ الخطة المذكورة .

١٣ - في مواجهة الخطر الذي يتهدد شعوبنا بانتقال الكوليرا الى منطقة أمريكا الوسطى ، يوعزون الى وزراء الصحة باتخاذ تدابير ترمي الى الوقاية من هذا الوباء ومكافحته ، ملتمسين من الوكالات الدولية المتخصصة مواصلة تقديم دعمها التقني والمالي .

ويوجهون الشكر ، كذلك ، الى وسائط الإعلام والاوساط الصناعية والتجارية والمصرفية على تعاونها القيّم الذي يلتمسون مواصلته لتكثيف حملة توجه من أجل الصحة والنظافة الصحية .

١٤ - ينشئون مجلس أمريكا الوسطى للإسكان والمستوطنات البشرية ، يتألف من الوزراء أو المسؤولين المختصين من كل بلد من بلدان برزخ أمريكا الوسطى .

١٥ - يؤكدون مجددا أن مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي يشكل آلية مناسبة

لتوجيه الموارد الخارجية الإضافية لدعم التنمية والتكامل الاقتصادي في المنطقة . وهم إذ يشيدون بالتقدم المحرز في تعزيز الوضع المالي والمؤسسي للمصرف ، وخصوصا بانضمام جمهوريتي الصين وفنزويلا مؤخرا كعضوين من خارج المنطقة ، يعقدون العزم على مواصلة تقديم الدعم الكامل لإدارته في المنطقة .

١٦ - يشيدون بالتقدم المحرز في أعمال رابطة الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى ، التي تواصل تنفيذ مبادرة قيمة من جانب بلدان صديقة من أجل تعزيز التعاون مع برزخ أمريكا الوسطى ، عن طريق برنامج لتعزيز المؤسسات الديمقراطية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وهذه المساهمة غير المشروطة ، التي تكمل التعاون القائم وتضيف إليه ، تلزم بلدان البرزخ بتحديد أولوياتها لتكليف وزراء الخارجية بالقيام ، في أقرب وقت ممكن وبالتنسيق مع السلطات المختصة ، بتحديد المشاريع الاقليمية التي يتعين تقديمها في الاجتماعات المقبلة للجنة التنسيق والجمعية العمومية .

١٧ - يؤكدون أهمية إنشاء محفل إقليمي للحوار ودعم التكامل ، يشترك فيه ، الى جانب القطاع الحكومي ، القطاع الخاص والقطاع العمالي والقطاع الاكاديمي والقطاعات الاخرى المعنية .

يعجلون بإنشاء لجنة التنسيق الانمائي لامريكا الوسطى ، التي اقترحت إنشاءها لجنة سانفورد ، بحيث تعقد اجتماعاتها في ماناغوا وتكون بمثابة آلية للتشاور بين الحكومات والقطاعين العام والخاص ، وذلك لتنشيط اقتصاد المنطقة .

١٨ - إنهم ، إذ يشيدون بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى لصالح المشردين في المنطقة ، يهيبون بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للأولويات الجديدة التي تقتضيها التغيرات المستجدة في أمريكا الوسطى ، وكذا للمقترحات التي ستقدم ، في ضوء تلك التغيرات ، في الاجتماع الدولي الثاني للجنة المتابعة ، الذي من المقرر أن ينعقد في أوائل عام ١٩٩٢ .

١٩ - يعربون عن ارتياحهم للاقتراح الذي تقدمت به لجنة الاتحادات الاوروبية الى مجلس وزراء اللجنة لاعتماد اللائحة التي شمل بها نظام الافضليات المعمم بلدان برزخ أمريكا الوسطى .

وفي هذا السياق يحثون حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على أن يوافقوا على هذا الاقتراح بصفتهم أعضاء في مجلس الوزراء .

٣٠ - يوعزون الى الوزراء المسؤولين عن التكامل في أمريكا الوسطى والى رؤساء المصارف المركزية أن ينظروا في الاتفاق على آلية للحل العملي والمبتكر والواقعي ، تشمل التطبيق الفوري لخطة لإعادة التفاوض بشأن الدين الاقاليمي لنيكاراغوا بفوائد تفضيلية طويلة المدى .

٣١ - يحثون على الاضطلاع بتدابير عاجلة لحماية وتحسين وتحديث وتوسيع الهياكل الاساسية لخدمات النقل القائمة في أمريكا الوسطى ويعربون عن تأييدهم التام للاقتراح الذي قدمه وزراء النقل بزيادة التبادل التجاري بين بلدان أمريكا الوسطى والصادرات خارج المنطقة .

ويلتمسون أيضا أن يقدَّم ، في أقرب وقت ممكن ، مشروع للربط بين أمريكا الوسطى وبنما .

٣٢ - بالنظر الى أهمية التكامل التعليمي والثقافي في أمريكا الوسطى ، يعربون عن تأييدهم للاتفاق الذي وضعه بشأن هذه المسائل الوزراء المختصون ويحثون على التوقيع النهائي على هذا الاتفاق .

٣٣ - يعلنون إنشاء اللجنة الاقليمية للشؤون الاجتماعية كجزء من اجتماعات القمة التي يعقدها الرؤساء . وتضم هذه اللجنة السيدات الاوليات بالمنطقة وتتألف من جهاز يناط به الإسهام في التنسيق والمتابعة لإيلاء الاهتمام الواجب للمشاكل الاجتماعية لقطاعات معينة بالمنطقة .

وفي هذا الصدد يوعزون الى مختلف المحافل الوطنية المختصة التنفيذ الفعلي للاتفاقات النابعة من هذه اللجنة ويطلبون الى اللجنة أن تقدم الى اجتماعات القمة القادمة تقريرا عن الانشطة المضطلع بها في كل بلد من بلدانها .

وإذ يأخذون في اعتبارهم أن الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها الرابعة والاربعين ، قد أعلنت سنة ١٩٩٤ سنة دولية للاسرة يكون موضوعها "الاسرة : الموارد والمسؤوليات في عالم متغير" ، يسندون الى السيدات الاوليات في أمريكا

الوسطى وبنما التنسيق الوطني في مجال تنظيم الانشطة اللازمة للاحتفال بهذا الحدث الهام .

٢٤ - يتلقون بارتياح ويؤيدون الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اجتماع السيدات الأوليات والواردة في المرفق ، ويشجعون في هذا الصدد على العمل في أقرب وقت على اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية في كل من بلدانهم للقيام بشكل فعال بمحاربة الاتجار غير المشروع بالقصّر في المنطقة ، ويتقبلون ، للنظر والتحليل ، الوثيقة الاساسية المقدمة من السيدات الأوليات ، بهدف الرد على هذه المشكلة الخطيرة التي تعد اعتداء على حقوق الوصاية الواردة في اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل .

٢٥ - يؤيدون ويعززون المشروع المعنون "نظام الربط الكهربائي بين بلدان أمريكا الوسطى" الذي أعيدت صياغته مؤخرا ، وكذلك دراسة الجدوى المتعلقة بالربط الكهربائي بين بلدان برزخ أمريكا الوسطى وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك .

٢٦ - نظرا لإنشاء اللجنة الدائمة المعنية بالاتجار بالمخدرات ، يوعزون الى اللجنة التنفيذية تدبير الموارد اللازمة لكي تقوم الامانة التنفيذية لهذه اللجنة بعملها على وجه مرض .

٢٧ - يعربون عن ارتياحهم للعمل الكفء الذي تقوم به لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية ، مما ساعد على تحقيق تقدم فعلي في حماية البيئة بالمنطقة . وفي هذا الصدد يوعزون الى اللجنة التنفيذية القيام ، في أقرب وقت ، بتحليل المشاريع التي قدمت بشأن هذا الموضوع والمفصلة في المرفق والبت فيها ، ويوعزون الى السلطات المختصة بالموارد الطبيعية بالمنطقة التنفيذ العاجل والتام لمشروع الاحراج الاستوائية لأمريكا الوسطى .

٢٨ - يعتمدون البارامترات التالية للمفاوضات الضريبية التي اتفق عليها الوزراء المسؤولون عن التكامل الاقتصادي والتنمية الاقليمية :

١ - يكون للمستويات الضريبية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وهو تاريخ نفاذ الضريبة الموحدة لأمريكا الوسطى ، حد أقصى هو ٣٠ في المائة وحد أدنى لا يقل عن ٥ في المائة ، مع شريحتين متوسطتين هما ١٠ في المائة و ١٥ في المائة .

٢ - تتفق البلدان على قائمة بالمنتجات الأساسية التي ستحظى بمعاملة خاصة موحدة . وتوضع كذلك قائمة محدودة باستثناءات بالبنود ذات الطابع الضريبي التي يمكن أن تفرض عليها ضريبة أعلى من ٣٠ في المائة .

٣ - انطباقا مع سياسات البلدان في مجال الاقتصاد الكلي ، توضع قائمة مصغرة بالمنتجات التي تبلغ المستويات الضريبية المتفق عليها ، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ، ويوضع بشأنها برنامج لخفض الضرائب .

فإذا تطلّب الأمر ذلك وصدر به قرار من الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، فإنه يمكن تحديد سبل تعويضية هادفة الى إعادة علاقات التنافس .

ويحثون كذلك الوزراء المسؤولين عن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى والتنمية الاقليمية على تنفيذ برنامج إزالة العقبات التي تعترض التجارة بين بلدان أمريكا الوسطى ، الوارد في "الاتفاق المُعدِل لاتفاق التمويل ALA 89/12" المبرم مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والوارد كمرفق والمتعلق بنظام أمريكا الوسطى للمدفوعات ، وذلك في المواعيد المتفق عليها فيه .

٣٩ - يقررون عقد مفاوضات مع المكسيك في إطار المعايير والبارامترات السابق تحديدها في الاتفاقات الموقعة في توكستلا غوتييرّيس . وستكون أمريكا الوسطى بمثابة منطقة واحدة بالنسبة الى لجنة التكامل الاقتصادي بين المكسيك وأمريكا الوسطى ، دون المساس بالتقدم الثنائي الذي يمكن أن تحققه البلدان منفردة .

وينبغي إبلاغ اللجنة بهذا التقدم حتى يتسنى تنفيذ الاقتراح المتعلق بالتقارب في سبيل إنشاء منطقة للتجارة الحرة .

ويعربون عن ارتياحهم للتوقيع على الأسس المفضية الى "اتفاق إطاري بشأن التجارة والاستثمار بين فنزويلا وبلدان أمريكا الوسطى" ، مفتوح لانضمام جمهورية بنما ، الذي يكرس مبدأ عدم التماثل من منظور واسع ، مع مراعاة التنمية النسبية بين الأطراف المتعاقدة ، والذي يساعد على تعجيل تكامل أمريكا اللاتينية والوصول الى تنافس دولي أفضل بين اقتصاديات المنطقة وتيسير التنمية المتكاملة لمجتمعاتهم .

ويقرون بضرورة تعجيل المفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية بحيث تستفيد بلدان منطقة أمريكا الوسطى من المسلمات الواردة في المبادرة المتعلقة بالامريكتين . وفي هذا السياق يناشدون الولايات المتحدة الامريكية سرعة الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقات للتجارة الحرة بينها وبين بلدان أمريكا الوسطى في الحدود التي حددها كونغرس الولايات المتحدة للسلطة التنفيذية ، وهو ما يسمى بالتشريع المستعجل (Fast Track Legislation) . وستعتبر أمريكا الوسطى منطقة واحدة ، دون المساس بالتقدم الثنائي الذي يمكن أن تحققه البلدان منفردة . وينبغي إبلاغ الوزراء المسؤولين عن التكامل بهذا التقدم . إن أمريكا الوسطى تحث كنداً على المساهمة في مبادرات تحرير التجارة التي عرضتها الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك على أمريكا الوسطى .

ويشيرون بصفة خاصة الى جهود حكومة كولومبيا لتكثيف التعاون مع أمريكا الوسطى وفتح أسواق كولومبيا أمام المنتجات التصديرية لمنطقة أمريكا الوسطى .

٣٠ - يعربون عن امتنانهم للاستجابة المواتية من جانب مصرف التنمية للبلدان الامريكية فيما يتعلق بتشكيل فريق دعم استشاري لمنطقة أمريكا الوسطى ويحثونه على مواصلة إعداد الدراسات والتحليلات الضرورية لتقدم أعمال هذا الفريق . ويرحبون أيضا بمبادرة السيد إنريكه إيغليسياس ، رئيس مصرف التنمية للبلدان الامريكية ، بدعم مختلف المؤسسات التي تخدم المنطقة .

٣١ - يعربون عن ارتياحهم للتقدم المحرز على مستوى مختلف الجهات والمحافل والهيئات المنخرطة في عملية التكامل الاقتصادي ، وهو ما يرد بالتفصيل في "التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في مهام اجتماعات القمة لرؤساء دول أمريكا الوسطى" ، الذي قدمه الوزراء المسؤولون عن التكامل والتنمية الاقليمية والذي يرد كمرفق لهذا الإعلان .

٣٢ - يشددون على أهمية اجتماع القمة الاول لبلدان أمريكا اللاتينية المقرر عقده في غوادالاخارا بالمكسيك للبحث عن سبل وضع استراتيجيات لجعل علاقات التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية أمتن وأجدى ، مما يوفر لأمريكا الوسطى مجالا جديدا لتخطيط أهدافها ومصالحها .

٣٣ - يقرون بأهمية تعزيز علاقات أمريكا الوسطى بسائر المناطق دون الاقليمية ، وفي

هذا الصدد يشيرون بوجه خاص ، بارتياح ، الى الاجتماع الوزاري القادم لبلدان أمريكا الوسطى المقرر عقده في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في سان بدرو سولا بهندوراس ، وهو الاجتماع الذي ستبحث فيه على سبيل الاولوية مسائل التعاون والتجارة الاقاليمية .

٣٤ - يرحبون باتفاقات الاجتماع الاول لوزراء التخطيط والاجتماع الثاني لوزراء العمل في أمريكا الوسطى وبنما ، ويحثونهم على مواصلة جهودهم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقات .

٣٥ - يحيطون علما باهتمام خاص بطروح اللجنة الاقليمية للمنتجين الصغار والمتوسطين بشأن الامن الغذائي لامريكا الوسطى ، ويحثون الجهات المختصة على النظر في هذه الطروح على وجه السرعة وتحليلها للوصول الى رد مناسب على المشاكل المطروحة فيها .

٣٦ - يؤيدون أعمال جامعة السلم ويناشدون المجتمع الدولي مساندة مبادرة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام للامم المتحدة ، لدعم هذه الهيئة الدولية الكائنة في المنطقة بإنشاء صندوق للسلم .

٣٧ - يحيطون بارتياح علما بالاتفاق الذي وقّعه وزراء الخارجية لتنسيق الترشيحات للهيئات الدولية ، بما فيها هيئات أمريكا الوسطى .

٣٨ - يشددون على الاهمية التي يكتسبها ، بالنسبة للمنطقة ، ترشّح الدكتور برند نيهوس كيسادا ، وزير الخارجية وشؤون العبادات بكوستاريكا ، لمنصب الامين العام لمنظمة الدول الامريكية ؛ ولذلك يقررون تقديم دعمهم الكامل لهذا الطلب كمظهر للتضامن وروح الاخوة اللذين يسودان منطقة أمريكا الوسطى .

وفي هذا السياق يوعز رؤساء بنما والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس الى وزراء خارجيتهم الشروع بشكل منسق في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعضيد هذا الترشيح الهام في إطار التكامل وبروز برزخ أمريكا الوسطى مؤخرا على الصعيد الدولي .

٣٩ - يقررون الاجتماع في جمهورية هندوراس يومي ١٢ و ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١

والنظر ، في المقام الاول ، في المسائل الاجتماعية لتعزيز وضع وتنفيذ "برنامج إقليمي للحد من الفقر" ، يشمل البُعد المتمثل في النهوض بنماء الفرد وفي زيادة الطاقة الانتاجية لاضعف المجموعات ورفع دخولها .

٤٠ - يعرب رؤساء بنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس عن امتنانهم للسيد ألفريدو ف. كريستياني بوركارد ، رئيس السلفادور ، ومن خلاله لحكومة وشعب السلفادور ، على ما وفروه من ضيافة ورعاية أسهمتا بشكل حاسم في نجاح الاجتماع .

سان سلفادور بجمهورية السلفادور في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ .

غيّيرمو إندارا غاليماني
رئيس جمهورية بنما

ألفريدو ف. كريستياني بوركارد
رئيس جمهورية السلفادور

خورخه سيّرانو إلياس
رئيس جمهورية غواتيمالا

رافائيل آنخل كالديرون فورنيير
رئيس جمهورية كوستاريكا

فيوليتا بارّيوس ده تشامورّو
رئيسة جمهورية نيكاراغوا

رافائيل ليوناردو كالليخاس روميرو
رئيس جمهورية هندوراس

الشاهد الفخري
باتريسيو آيلوين أسوكار
رئيس جمهورية شيلي

- - - - -